تقارير ندوات قرطبة

تقرير ورشة تعزيز السلم للفاعلين الدينيين والتقليديين ونشطاء المجتمع المدني

نواكشط، ديسمبر 2014

الكاتب | الأخضر غطاس

خديجة نقازي (ترجمة إلى العربية)

FONDATION CORDOUE DE GENÈVE

CORDOBA FOUNDATION OF GENEVA - مؤسسة قرطبة بجنيف

© مؤسسة قرطبة بجنيف، 2016

Fondation Cordoue de Genève
Case postale 360
CH -1211 Genève 19

Tél: +41 (0) 22 734 15 03
Fax: +41 (0) 22 734 10 34

info@cordoue.ch
www.cordoue.ch

تقرير ورشة تعزيز السلم للفاعلين الدينيين والتقليديين ونشطاء المجتمع المدني

نواكشوط، موريتانيا
ديسمبر 2014

الكاتب: الأخضر غطاس

ترجمة إلى العربية: خديجة نقازي

تصميم: أمين لخضر

يمكن الاطلاع على نسخة من هذا التقرير بالعربية والانجليزية في موقع مؤسسة قرطبة على الانترنيت.
الآراء الواردة في تقارير ندوات قرطبة هي ثمرة نقاش جماعي ولا تعكس بالضرورة وجهة نظر فريق مؤسسة قرطبة.
تقارير ندوات قرطبة هي ملكية لمؤسسة قرطبة بجنيف، يسمح بإعادة استعمالها أو نشرها شريطة ذكر المصدر.

© The Cordoba Foundation of Geneva, 2016

ملخص تـنفيذي

جرت الطبعة الثانية من سلسلة ورشات تعزيز السلم، في نواكشوط بموريتانيا، في الفترة 8-12 ديسمبر 2014، ضمن إطار برنامج نواة بشمال أفريقيا وغرب آسيا في تحول[1]. جمعت هذه الورشة 24 مشاركا من منطقة شمال أفريقيا والشرق الأوسط والساحل وتمثل هدفها في تعزيز منتداها وتوسعه لمشاركين من خلفيات غير دينية، لتشمل الوجهاء المحليين والقادة التقليديين ونشطاء المجتمع المدني والحركات النسوية والأقليات العرقية. عرفت ورشة العمل تبادلا ثريا للخبرات بين المشاركين وصياغة مبادرات ملموسة لتعزيز السلم. كانت مواضيع اللقاء متنوعة وتراوحت بين الترابط بين العمل الإنساني والوساطة من أجل السلم وكذا دور القادة المحليين في تعزيز السلم خلال الخلافات الناجمة عن التوترات الإثنية واللغوية والقبلية. من جهة أخرى، شكلت الوقاية من التطرف العنيف من خلال المشاركة السياسية والوسائل الأخرى إحدى النقاط الرئيسية في الاجتماع، فضلا عن إمكانيات الشراكة بين العاملين في حقل تعزيز السلم من العالم الإسلامي ومن الغرب.

وفرت الورشة على مدار ست جلسات، فرصة لمشاركين متميّزين من خلفيات مختلفة (أمازيغ، طوارق، مسلمين، مسيحيين، نساء، سلفيين، منظمات غير حكومية إنسانية، قادة تقليديين، علماء دين، ومحللين في الشؤون السياسية) لتبادل ثري للخبرات. كما ساهمت في فهم عميق لآليات الخلافات في المنطقة والسبل المتاحة لمبادرات تعزيز السلم. وأشاد المشاركون بالمحتوى المتنوع للورشة ونوعية المشاركين. ونالت الجلسة المخصصة لمالي اهتماما خاصا من جميع المشاركين لأنها سمحت ببروز أصوات ومعلومات مباشرة من أشخاص لا يستمع أبدا لهم أو بالكاد في هذا النوع من المنتديات. حدد المشاركون خمس مجالات للعمل حول قضايا امتدت من الوساطة من أجل السلم ضمن العمل الإنساني إلى غاية التوترات الإثنية بالمغرب ومالي، ومجابهة التطرف العنيف.

تمثلت النتائج والتوصيات الرئيسية الملموسة للورشة في:

1. حوار المنظمات الإنسانية: اتفقت ثلاث منظمات إنسانية على التنسيق فيما بينها بهدف تعزيز السلم من خلال الربط بين المنظمات غير الحكومية والعمل الإنساني.
2. الحوار الإسلامي-الأمازيغي بالمغرب: اتفق ممثلون عن جماعات إسلامية ومنظمات غير حكومية أمازيغية على توفير فضاء للحوار بغية التخفيف من الاستقطاب في الفضاء العام بين الإسلاميين والأمازيغ.
3. الحوار بين المجموعات الاجتماعية في مالي: أقر المشاركون من مالي بضرورة إجراء حوار بين المكونات الاجتماعية بهدف تعزيز السلم على أسس مستدامة في مالي.
4. دراسة ميدانية لبوكو حرام: من أجل فهم الظاهرة بشكل كامل وتغطية خطوط التوتر (مسيحيين/مسلمين؛ شمال/جنوب، إلخ)، اتفق المشاركون على ضرورة قيام خبراء بدراسة حول الجماعات المسلحة ذات المرجعية الدينية في منطقة الساحل.
5. عبر علماء سلفيون عن استعدادهم لمباشرة حوارات فقهية تركز على مجابهة خطاب العنف. يتطلب هذا العمل البيداغوجي القيام بدراسات ومنتديات وإصدارات، كما ينبغي أن يكون العلماء مستقلين بشكل تام وممولين محليا ليكون لهذا المسعى أثر على الجماعات المتطرفة العنيفة ذات المرجعية الدينية.

1 جرت الطبعة الأولى من سلسلة ورشات تعزيز السلم بمونترو 2013 في إطار برنامج شمال أفريقيا وغرب آسيا في تحول 'نواة' المنظم من طرف مؤسسة قرطبة بجنيف، بالشراكة مع مكتب الدين والسياسة والخلافات بقسم الأمن البشري بوزارة الشؤون الخارجية السويسرية. يمثل برنامج 'نواة' الخاص بمؤسسة قرطبة بجنيف مسعى يهدف لتطوير فهم جماعي مشترك ومبادرات لترشيد الخلافات، حيث يركز على الديناميكيات الصاعدة بمفترق الطرق المفصلي للمسارات الاجتماعية والسياسية والدينية الذي تعرفه بالأساس شمال أفريقيا والشرق الأوسط و/أو المسلمون بالغرب.

محتويات التقرير

ملخص تـنفيذي 2

محتويات التقرير 3

1. مقدمة 4
2. تمفصل العمل الإنساني وترشيد الخلاف 4
3. الحوار البيني المجتمعي في مالي 6
4. مسألة بوكو حرام 8
5. الوقاية من العنف : مبادرة الحوار بالسجون بموريتانيا في 2010 9
6. دور القادة الدينيين والتقليديين في ترقية التنوع والتعايش في المنطقة 10
7. نشاط المجموعة المصغرة حول التنوع والتعايش الاجتماعي 11
8. الشراكات وتعاضد جهود نشطاء السلام المسلمين والغربيين 11
9. المشاركة السياسية كبديل للعنف والمبررات الفقهية للوقاية من العنف 12
10. المخرجات/النتائج 13
11. توصيات 13

1. مقدمة

في أعقاب الانتفاضات التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في عام 2011، نظمت مؤسسة قرطبة بجنيف سلسلة من ورشات العمل حول تعزيز المشاركة السياسية البناءة التي تشمل الفاعلين السياسيين ذوي المرجعية الدينية: تونس، سبتمبر 2012، إسطنبول، مارس 2013، وورشة عمل ثالثة بإسطنبول، في أكتوبر 2014. لقد نُظمت تلك الورشات في إطار برنامج "نواة" (شمال إفريقيا وغرب آسيا في تحوُّل) بالشراكة مع مكتب الدين/السياسة/النزاع في قسم السلامة البشرية بوزارة الشؤون الخارجية السويسرية.[2]

خلال تلك القاءات، أظهر المشاركون كيف يمكن لتنظيماتهم ان تساهم في تعزيز السلم في منطقة شمال إفريقيا والشرق الأوسط ومنطقة الساحل. ونتيجة لذلك، أطلقت مؤسسة قرطبة بجنيف مشروع "تعزيز السلم للفاعلين السياسيين ذوي المرجعية الدينية". ويهدف هذا المشروع إلى تزويد المشاركين بأساسيات تحليل الخلاف ومناهج وأدوات ترشيد الخلاف، وكذا توفير مساحة لتبادل الآراء بين المشاركين والخبراء لمناقشة التوترات في سياقات مختلفة، من أجل العمل معًا لاستكشاف السُبل لإطلاق مبادرات وساطة من أجل السلم.

ترتكز هذه المبادرة على فرضية أنّه من خلال دعم القيادات الاجتماعية والدينية وشبكات العمل الدعوي والخيري التابعة لهم كي يصبحوا وُسطاء للسلم، فإنّ ترشيد الخلافات وحل التوترات او التقليل منها سيكون له حظوظا أوفر للنجاح. ان ارتكاز هذه المبادرة على اعتبار أنّ الشرعية المحلية والدينية ومداخل الثقة التي تتمتع بها القيادات الاجتماعية والدينية من خلال نشاطها الدعوي والمجتمعي على مدى عقود من الزمن، فضلاً عن استعداد العديد منهم للعمل من أجل السلم، توفر فرصة فريدة من نوعها لتعزيز مبادرات السلام والوساطة في المنطقة.

قد عُقدت ورشة العمل الأولى من مبادرة "دور القيادات الدينية والمجتمعية في تعزيز السلم" في مدينة مونترو، بسويسرا، يومي 16 و17 من سبتمبر 2013، وضمت 18 مشاركًا من مختلف أطياف العمل الدعوي والخيري الإسلامي، من 7 دول عربية ودولتين من منطقة الساحل. وشمل ذلك اللقاء مدخلا نظريا وتدريبا تطبيقيا لمجال الخلافات ومناهج تحليلها وترشيدها. كما وفرت مساحة للنقاش وتبادل الخبرات حول الفرص، والموارد المداخل الممكنة لإطلاق مبادرات وساطة وتعزيز السلم.[3]

استنادا لتوصيات ورشة تعزيز السلم بمونترو 2013، وكذا مجموعات النشاطات المصغرة حول تعزيز السلم في الطبعة الثالثة لورشة المشاركة السياسية في إسطنبول، أكتوبر 2014، انعقدت دورة ثانية من ورشة تعزيز السلم في نواكشوط، موريتانيا، في 8-12 ديسمبر 2014. جمعت هذه الدورة الثانية 25 مشاركا من منطقة شمال أفريقيا والشرق الأوسط والساحل. وتمثل هدفها في تعزيز الشبكة وتوسعتها لمشاركين من خلفيات أخرى غير دينية، من أجل ضم الوجهاء المحليين والقبليين، ونشطاء المجتمع المحلي، ونشطاء الحركات النسائية بالخصوص قضايا المرأة، والأقليات الإثنية. لذا فإن مواضيع الورشة كانت متنوعة وامتدت من الترابط بين العمل الإنساني والوساطة من أجل السلم إلى غاية دور الوجهاء المحليين في تعزيز السلم لمواجهة الخلافات الناجمة عن توترات قبلية ولغوية وإثنية. من جانبها، شكلت الوقاية من التطرف العنيف من خلال المشاركة السياسية والوسائل الأخرى أيضا واحدة من النقاط الرئيسية للورشة. كما درست الإمكانيات المتاحة للشراكة بين نشطاء السلام المسلمين والغربيين.

2. تمفصل العمل الإنساني وترشيد الخلاف

صار الترابط بين العمل الإنساني وترشيد الخلافات في شمال أفريقيا والشرق الأوسط والساحل قضية ملحة فرضت نفسها على جدول أعمال العاملين في حقل العمل الإنساني والمنظمات التي تركز على تعزيز السلم. حمل تصاعد مدى وشدة وتعقد ومدة الخلافات في شمال أفريقيا والشرق الأوسط والساحل منذ 2011 المنظمات العاملة في حقل العمل الإنساني ونشطاء تعزيز السلم على مراجعة فعالية أثر تدخلاتها وديمومة مشاريعها. تبادل ممثلو منظمات العمل الخيري الرئيسية التي تنشط في شمال أفريقيا والشرق الأوسط والساحل تجاربهم والقيود التي يشعرون بها في السياق الجديد الذي يتميز بخلافات مسلحة. وقد استعرض المشاركون الذين يمثلون منظمات إنسانية عديدة تشخصيات متنوعة لأسباب الفجوة الموجودة حاليا بين العمل

[2] مزيد من التفاصيل حول برنامج 'نواة' يمكن تصفح :

http://cordoue.ch/nawat

[3] تقرير ورشة عمل حول تعزيز السلم بمونترون سويسرا :

http://cordoue.ch/publications/papers-a-reports/item/328-workshop-report-montreux-september-2013

الإنساني وإدراج ترشيد الخلافات كعامل أساسي في إستراتيجية العمل الإنساني. شرح ممثل إحدى المنظمات غير الحكومية الخليجية الكبيرة أن نظرة سريعة على الإحصائيات الأخيرة تظهر أن 70-80% من الخلافات في العالم تجري في العالم الإسلامي، وأن 70% من اللاجئين في العالم يأتون من نفس المنطقة. رغم هذه الوضعية، فإن أغلبية المنظمات الخيرية والمنظمات غير الحكومية الإسلامية محدودة في العمل الدعوي والخيري فحسب، ولا تتطرق لمسألة ترشيد الخلافات في مشاريعها وإستراتيجياتها. لذا، اعتبر هذا المشارك أن هذا الوضع ناجم عن أسباب ذاتية وهيكلية وجيوسياسية، والواقع أن غالبية المنظمات غير الحكومية الخيرية الإسلامية لم تطور هياكلها وآلياتها وبقيت محدودة في العمل الخيري التقليدي على غرار رعاية الأيتام وبناء المدارس والمراكز الصحية وحفر آبار المياه.

يكمن السبب الآخر لذلك في نقص خبرتها في مجال ترشيد الخلافات. علاوة على ذلك، فإن هذه المنظمات غير الحكومية تعتبر إلى حد ما نتاج أنظمة الحكم في المنطقة التي لا تعترف دوما بدور المجتمع المدني. شرح أحد المشاركين من موريتانيا أن عمل منظمته لم يتطور جراء التغيير المستمر للتشريعات حيث ركز على مسألة التشريع الحكومي المتعلق بعمل وتفويض المنظمات الحكومية ذات المرجعية الدينية. صرح عالم دين مغربي من جانبه أن بعض الأنظمة في المنطقة تمنع المنظمات غير الحكومية ذات المرجعية الدينية من الاضطلاع بدور في تعزيز السلم لأنها تعتقد أن دخول المنظمات غير الحكومية الخيرية في مجال ترشيد الخلافات يمكن أن يقلب التوازن السياسي في البلد.

يتمثل العائق الثالث الذي تواجهه المنظمات ذات المرجعية الدينية في شمال أفريقيا والشرق الأوسط والساحل في المنافسة السلبية بين مختلف وكالات العمل الإنساني من مختلف الانتماءات العقائدية (الإخوان المسلمين، السلفيين، الصوفيين، الكاثوليك، البروتستانت،إلخ). شرح مشارك يمني أن المنظمات غير الحكومية الانسانية ذات المرجعية الدينية تصبح ذاتها مراكز توتر لأن غالبيتها "تم تأسيسها ضمن إطار روح تنافسية لا تكاملية. أكثر من ذلك، لقد تم تأسيسها وفقا لنظرة تبقيها مركزة على ذاتها وآرائها وأهدافها ومهامها فحسب". كما أضاف المشارك اليمني أن حوصلة هذين الجانبين تؤدي إلى أداء أقل فعالية في الجانب الإنساني لدى بعض المنظمات غير الحكومية الإنسانية ذات المرجعية الدينية حيث تمارس التمييز في تقديم خدماتها، على غرار تقديم الخدمات لمناطق تدعم انتماءاتها العقائدية بدل خدمة جميع المحتاجين كبشر يحتاجون للمساعدة قبل أي شيء. دعم خبير موريتاني في شؤون منطقة الساحل وجهة نظر المشارك اليمني وأضاف أن واقع هيمنة التيار السلفي على العمل الإنساني يضع على عاتقه مسؤولية أكبر لتنويع نشاطاته والتواصل مع الفاعلين الآخرين بهدف بناء تعاون مستدام وتقليص الهوة بين العمل الإنساني وتعزيز السلم. بخصوص هذه النقطة، عدد رجل دين موريتاني آخر عددا من الآيات القرآنية تبرز أن العمل الخيري ينبغي أن يكون للجميع لا تمييز فيه. أبرز بعد ذلك وجود تناغم بين سبل الوساطة الموجودة في القرآن والسلم والاستقرار. تلا رجل الدين آيات يوجد فيها ربط بين توفير الحاجيات الأساسية (الغذاء والمأوى، الخ) والأمن. يبرز هذا حسب رأيه أن تعزيز السلم في قلب العمل الإنساني وأن السلام يعتبر أساسا لنجاح العمل الخيري والتنموي. وشدد خبير موريتاني آخر من منطقة الساحل على هذا الرأي وأضاف أن المجموعات الخيرية الإسلامية تحوز على رصيد من المصداقية عليها أن تستخدمه لإنجاح الوساطات في التوترات الاجتماعية المحلية. وبذلك، فإنها ستعبد الطريق أمام الفاعلين السياسيين ليواصلوا مسار تعزيز السلم على مستوى آخر (القيادة السياسية، العسكرية، الخ) بغية حلحلة الخلافات المسلحة على صعيد أكبر.

في هذا الصدد سلط خبير في السلم الضوء على جانب آخر وأوضح أن المنافسة بين المنظمات الإنسانية تعيق جهود تعزيز السلم في المنطقة، وأنه يمكن القيام بنفس المعاينة فيما يتعلق بالمنافسة بين الوسطاء وآثارها على فعالية السلام. تشكل كل من الشمولية والتعاون ضمانات للحيلولة دون تأثير الاستقطاب السياسي على عمل المنظمات غير الحكومية من مختلف الانتماءات. لكافة هذه الأسباب، صار إدراج مهارات ترشيد الخلافات في العمل الإنساني أكثر من ضروري ومستعجل. بعدها عرض خبير في الشؤون المالية الدروس المستخلصة من الأزمة الجارية بمالي جراء تأثير الاستقطاب السياسي على العمل الخيري، ومن ثم على آليات الخلاف. بالنسبة لهذا الخبير أثر تركيز المساعدات الدولية على جنوب مالي بدل شماله حيث الاحتياجات أكثر حدة سلبيا من حيث أن الفاعلين الدوليين بالعمل الإنساني قد تحيزوا لطرف على حساب الآخر. مثال آخر أورده الخبير يتمثل في قرار بعض المنظمات غير الحكومية مغادرة كيدال بعد سيطرة المجموعات المسلحة عليها ومغادرة بعثة الأمم المتحدة. يعتقد خبير الشؤون المالية أن قرار المنظمات غير الحكومية كان له أثر سلبي على الظروف الاجتماعية على الصعيد المحلي وعلى الآليات العامة للاستقطاب بين باماكو وشمال مالي.

دار بعدها النقاش حول مسألة التفاعل بين المنظمات غير الحكومية الإسلامية والمنظمات الغربية في الميدان في المنطقة.

يؤثر التوتر بين المنظمات الإنسانية الإسلامية والغربية لاشك على فرص التعاون عمليا على الأرض. جعلت حدة الخلافات في شمال أفريقيا والشرق الأوسط والساحل، خاصة خلال السنوات الثلاث الأخيرة، كلا الطرفين يواجهان تحديات جديدة. بالإضافة إلى الارتياب المتبادل الموجود، تواجه المنظمات الإنسانية الإسلامية والغربية حاليا واقعا جديدا لا يمكن أن يعالجه حتى بارتفاع الموارد المالية. جعلت انتفاضات 2011 والخلافات الحالية في ليبيا واليمن وسوريا وامتدادها في منطقة الساحل إلى بلدان كمالي والنيجر ونيجيريا المنظمات الإنسانية تواجه مسألة إمكانية الوصول والقبول والمصداقية في السياق العنيف والمائع. شرح مشارك أمريكي أن المنظمات الإنسانية المسيحية عرفت نفس التحديات مثل تلك التي ذكرت سابقا التي يواجهها ممثلو المنظمات غير الحكومية الإنسانية الإسلامية. وشرح أن جزءا من الارتياب ناجم عن أن بعض المنظمات غير الحكومية الغربية ذات المرجعية الدينية تخفي هويتها الدينية لأنها تعيق فرصها لنيل مساعدات من المانحين أو الأمم المتحدة. يساهم هذا الأمر حسبه في ازدواجية الجهود لأن المنظمات غير الحكومية لا تكشف عن مموليها. تطرق مشارك بريطاني يمثل منظمة إنسانية كبيرة ذات مرجعية دينية للمسألة وشرح أن الارتياب يمكن حلحلته من خلال الاعتماد على فرق محلية في إعداد وتسيير وتنفيذ المشاريع. أضاف المشارك البريطاني أن "الحلول ينبغي أن تنشأ على الصعيد المحلي: وأن تلك كانت هي تجربتنا لعقود من العمل في منطقة الساحل مع منظمات غير حكومية محلية مستقلة تماما". وفي حديثه عن تجربة قريبة، شرح المشارك البريطاني أن الأزمة السورية والسياق الذي يهيمن عليه تنظيم داعش حاليا يبرز أن "الامتناع عن العمل في مبادرات السلام" كانت له نتائج معاكسة لأهداف المنظمات الإنسانية. كما أضاف أن الدروس المستخلصة "تتمثل في أنه من الضروري أن لا يتم التركيز على العمل التنموي فحسب، بل أيضا على ترسيخ السلم".

بالنسبة للمشارك الأمريكي ذاته، فانه على ضوء تصاعد الخلافات المسلحة خلال السنوات الأخيرة، يمثل فتور عزيمة المانحين في الولايات المتحدة الأمريكية عاملا لا ينبغي إهماله. إذ يرى أنه من الضروري خلق "خطاب جديد حول تأسيس السلم دون تسميتها كذلك". في ضوء ذلك، شرح ممثل منظمة إنسانية فنلندية ذات خلفية دينية كيف سعوا لتقليص الهوة بين العمل الإنساني والوساطة من أجل السلم من خلال استخدام الحاجات الأساسية (المشاريع التربوية) كوسائل للوقاية من الخلافات. تجسد مثال آخر لجهودهم في دعم دور الزعماء المحليين والدينيين في الصومال بالاعتماد على رغبة شيوخ الصومال في المساهمة في السلم الوطني وبناء مؤسسات الدولة مع تسهيل الحوار والتواصل بين المجموعات الاجتماعية (الممثلة في الغالب بالقادة الدينيين والقادة التقليديين) وبين الدولة (الضعيفة، المنحازة) والمجتمع الدولي تحت قيادة مكتب الأمم المتحدة للسياسة بالصومال (UNPOS). استخدمت مبادرة الحوار المجتمعي المحلي كقاعدة للحوار الوطني في مرحلة لاحقة. كرر المشارك الفنلندي ما قاله المشاركون الآخرون في شرح أن ازدواجية الجهود والتنافس لا تزال تشكل تحديات جدية في الميدان، ودعا لمزيد من الحوار والتعاون بين ممثلي المنظمات الخيرية والوسطاء من أجل السلام.

أنشطة المجموعات المصغرة حول العمل الإنساني والوساطة

أفضى العصف الذهني داخل هذه المجموعة المصغرة إلى تحديد ثلاث تحديات أمام المنظمات الإنسانية غير الحكومية العاملة في مناطق الخلافات. أولا، نقص الثقة ومن ثم تعاون محدود بين المنظمات الخيرية الغربية والإسلامية على الأرض. ثانيا، توجد حساسية داخل المنظمات غير الحكومية الإنسانية إزاء السياسة والنشطاء من أجل السلام. ثالثا، لا تزال الهياكل المؤسساتية التي يمكن أن يتم فيها التفاعل بين العمل الإنساني وترشيد الخلافات محدودة. وقد قدمت المجموعة توصيات لمعالجة التحديات السابقة. يشمل ذلك إطلاق مبادرات مشتركة بين المنظمات الغربية والإسلامية بهدف بناء الثقة وتبادل الخبرات بشكل يسمح بتفاعل العمل الخيري مع ترشيد الخلافات. لتنجح هذه المشاريع ينبغي أن تصمم بطريقة تحترم الثقافات المحلية ولا تتدخل في السياسة وأن يجري تنفيذها من قبل المنظمات غير الحكومية المحلية الشريكة. يحتاج هذا المسعى أيضا لتقوية قدرات المنظمات غير الحكومية الخيرية في مجال تسوية الخلافات.

3. الحوار البيني المجتمعي في مالي

تم النقاش حول الخلاف في مالي بين الحكومة في باماكو والمجموعات المسلحة في الشمال وفقا لرؤى مختلف الفاعلين المحليين والدينيين بباماكو والأقاليم الثلاث لشمال مالي (غاوا، كيدال، تمبكتو). أوضح عالم ديني مالي بارز أن المجلس الإسلامي الأعلى بباماكو قرر أن يبقى محايدا منذ بدء الخلاف في 2012. مكن هذا الموقف المحايد، بحسبه، المجلس الإسلامي الأعلى من لعب دور في جمع وتوزيع مساعدات إنسانية في منطقة الخلاف بشمال مالي؛ ولكن هذا الدور لم يكن مقتصرا على المساعدات الإنسانية، فقد استخدم المجلس الإسلامي الأعلى القبول الذي

يتمتع به لدى جميع أطراف الخلاف ليقوم بدور وساطة، على غرار المبادرة التي قام بها بإرسال وفد للالتقاء ببلاز كومباوري، رئيس بوركينافاسو السابق، وكذا منظمات إقليمية أخرى. يعتقد المشارك المالي أن تمرد الأزواد في شمال مالي ليس له بعد ديني. مع ذلك فإن الدين كان له دور محوري في خلاف 2012. وقد حمل تغير العوامل الذي عرفه تمرد الأزواد شمال مالي المجلس الإسلامي الأعلى على لعب دور في إيجاد حل سلمي من جهة والحفاظ على حياده في نفس الوقت.

لقد كان من اللافت رصد أن الممثلين الثلاثة عن أزواد شمال مالي الآتين من مدن غاوا و كيدال و تمبكتو لم يكونوا متفقين على مدى ارتباط تمرد 2012 بالدين. بالنسبة لرجل دين صوفي من غاوا، فإنه رغم الطبيعة المحافظة لمنطقة الأزواد شمال مالي المعروفة عبر التاريخ إلى حد أن "فرنسا ماثلت استعمارها لتمبكتو في 1848 بسقوط غرناطة"، فإن قبائل الأزواد شمال مالي ليست كلها ملتزمة دينيا، ومن ثم فإن التمرد ليس مدفوعا كليا بأسباب دينية، حسب رأيه. واعتبر المشارك الصوفي أن أسبابا أخرى كنقص التنمية بشمال مالي والإقصاء من المشاركة في السلطة كانت لها دور أكبر في التمرد. عقب المشارك الصوفي من غاوا بالقول انه لا ينكر "أن حرب 2012 تضمنت جانبا دينيا" ولكن الصراع ليس دينيا بالأساس. إلا أن أحد المشاركين من كيدال لم يكن موافقا تماما على ذلك. بالنسبة لهذه الشخصية الدينية الشابة، فانه قبل الاحتلال الفرنسي لإقليم الأزواد بشمال مالي كانت توجد سلطنات تحكم وفقا لمبادئ الدين الإسلامي وبعد "الاستقلال كان هناك اتفاق على أن إدارة الجنوب (باماكو) ستحترم التشريع الإسلامي في الشمال نظرا للطابع المحافظ للمنطقة". ويرى المشارك من كيدال أن فرض النموذج الإداري الفرنسي من طرف باماكو على إقليم الأزواد بالشمال أدى إلى الخلاف المسلح منذ الاستقلال. وفقا للمشارك طارقي فإن فرض النموذج التربوي الفرنسي بالقوة في كيدال، حيث القبائل محافظة للغاية، أدى إلى قرار تلك القبائل بعدم إرسال أبنائها إلى المدارس التي تسيرها الدولة حيث لا يتم تدريس اللغة العربية والإسلام. وختم المشارك من كيدال بالقول بأن "رفض باماكو الاعتراف بالاستقلال الإداري والثقافي للأزواد أدى إلى التمرد والمطالبات الانفصالية وبالحكم الذاتي".

بحسب مشارك ثالث من إقليم الأزواد بشمال مالي من تمبكتو أن التعامل التمييزي للحكومة المالية مع مختلف المجموعات بإقليم الأزواد بشمال مالي غذى الخلاف وشدد البعد الديني فيه. في هذا الصدد، قال نفس المشارك بأن تعامل الحكومة بباماكو مع جماعة الدعوة والتبليغ التي تركز على الدعوة ولا تمارس السياسة يعتبر مثالا صارخا على ذلك. شرح المشارك من تمبكتو أن الجيش المالي قتل العديد من دعاة جماعة التبليغ التي صنفتها باماكو كجماعة إرهابية. واتفق المشاركون الأربعة على أن تقاسم السلطة والثروة تعتبر قضايا في قلب الخلاف المالي، ولكن توجد أيضا قضية العدالة. حيث أكدد مشارك من كيدال ان "المصالحة الحقيقية تتطلب احقاق العدالة" وأضاف "يعتبر هذا درسا مستخلصا من اتفاقيات السلام السابقة في 1991 و 2006". من جانبه، شدد خبير في الشؤون المالية على قضية العدالة والمصالحة، وشرح أن خلاف 2012 نجم إلى حد ما عن غياب العدالة تبعا لخلافات 1963، 1990 و 2006. يعتقد نفس الخبير أن فرض المصالحة دون عدالة لا يتعدى كونه وصفة لجولة أخرى من الخلاف العنيف.

دار الحديث بعدها عن مسار السلام بالجزائر العاصمة. تأسف رجل دين مالي لغياب المجلس الإسلامي الأعلى عن المفاوضات، وعبر عن قناعته بأن السلام الدائم في مالي يتطلب دورا للقادة الدينيين. وحسب خبير في الشؤون المالية، فإن المسألة الدينية ليست مدرجة في مفاوضات الجزائر العاصمة؛ وأنه "في حالة عدم معالجة الجذور الدينية والسياسية فإن ذلك سيؤدي إلى التطرف". وعبر مشارك صوفي من غاوا عن رأي مماثل ودعا لضرورة "إحياء دور علماء الدين في المنطقة لأن لديهم معرفة بالمنطقة ومصداقية ويفهمون السياق واللهجات". ناقش المشاركون في الحوار المبادرات التي أطلقتها مختلف الأطراف في مالي، وقد اعتبر خبير في الشؤون المالية أن فشل هذه المبادرات في التأثير بشكل بارز على مجريات الخلاف تعود إلى ثلاثة أسباب رئيسية. أولا لأن سمعة علماء الدين في الشمال والجنوب بمالي تتعرض للتشويه وتم إقصاؤهم من مبادرات السلام. ثانيا، لأن حوارات المجموعات السكانية التي تم إطلاقها تجاهلت شمال مالي مما حمل لاجئي الشمال على رفض الحوار فيما بين المجموعات. ثالثا، تركيز الجهات الفاعلة في السلام عملها على باماكو ونزعتها لتجاهل أطراف الخلاف في الشمال. وأضاف المشاركون عوامل أخرى غذت الخلاف على غرار التغير الذي عرفته السلطة والتوترات الداخلية التي يخلقها تجار المخدرات والعوامل الجيوسياسية الخاصة بالموارد الطبيعية لمنطقة الساحل.

يرى محلل شؤون مالي مشارك في ورشة العمل أنه علاوة على تشويه سمعة علماء الدين وتغير قيادة مجموعات الأزواد المسلحة، يوجد جانبان آخران للخلاف المالي ينبغي مراعاتهما لدى إعداد مسار السلام. يرى المحلل أن تمثيل الحكومة المركزية في منطقة الأزواد بشمال مالي والحفاظ على المميزات الثقافية وهوية الدولة تتواجد في قلب الخلاف بين باماكو وسكان الأزواد بشمال مالي.

4. مسألة بوكو حرام

عرض نيجيريان، إمام وقس كاثوليكي، رؤى مختلفة حول جماعة بوكو حرام والصراع الدائر بشمال نيجيريا. رغم ديانتيهما المختلفتين، فإن المشاركان يساهمان في مبادرة مشتركة من أجل السلم على صعيد المجتمع المحلي للمصالحة بين المجموعتين المسلمة والمسيحية ولترقية التعايش. تعتبر قضية بوكو حرام فعلا مسألة وجهات نظر. بعيدا عن إدانة سقوط أرواح بريئة وعناوين الأخبار المثيرة في وسائل الإعلام، من الضروري تفكيك المسألة بشكل عميق وحذر. عرض المشاركون على الأقل أربع رؤى بخصوص مجموعة بوكو حرام. أولا، توجد نظرة مسيحية لبوكو حرام تعتبر أنها تهدف للقضاء على المسيحيين وتطبيق الشريعة في نيجيريا. في المقابل يرى بعض المسلمين أن المسيحيين يتلاعبون ببوكو حرام بغية تشويه صورة المسلمين. ثالثا، يوجد حزب الشعب الديمقراطي (PDP) النيجيري الحاكم الذي يرى أن القادة المسلمين بالحزب المعارض يحاولون استخدام بوكو حرام. رابعا، توجد رؤية قادة الحزب المسلم المعارض الذين يرون أن بوكو حرام مجموعة يستخدمها الحزب الحاكم لإضعاف المعارضة. حيث يعتقدون أن الحزب الحاكم يهدف لخلق حالة من اللاستقرار لكي لا تجري انتخابات سنة 2015. كما أنهم يرون أن تركز هجمات بوكو حرام في البؤر الموالية للمعارضة دليلا إضافيا على هذه الإستراتيجية من الحزب الحاكم.

يمكن للبعض أن يعتبر أن بعض هذه الرؤى أو كلها تندرج ضمن نظرية المؤامرة أو أنها قراءات تبسيطية لمسألة بوكو حرام، غير أن أحد المشاركين من نيجيريا شدد على أن الوصول إلى خلفية كل واحدة من هذه الرؤى يعتبر شرطا أساسيا لأي تحليل للخلاف، ووحده سيسمح بحل هذا الخلاف. يقر المشاركون النيجيريون أن المهمة تصعب بفعل النقص الفادح للمعطيات بخصوص مجموعة بوكو حرام. في الواقع، من الضروري إجراء دراسة جدية لفهم الحركة وكيفية مدها لشبكاتها وتجنيدها وتدريباتها، إلخ. كما توجد عوامل إقليمية ودولية أخرى تعقد المهمة أكثر. حيث تمثل الاتهامات الموجهة للنظام التشادي والولايات المتحدة الأمريكية بلعب دور سلبي في الخلاف النيجيري عوامل تغذي الإحساس العام بنظرية المؤامرة.

بالنسبة للقس النيجيري، لا يمكن إنكار وجود تنمية أقل في الشمال بفعل أسباب تاريخية ولكن ضحايا الظلم "لا ينبغي عليهم أن يواجهوا هذا الظلم بظلم أكبر موجه ضد الأبرياء" على حد قوله. ويرى إمام نيجيري شارك في ورشة العمل أن هنالك أربعة عناصر غذت خلاف بوكو حرام، لخصها في فقر الشعب، جشع السياسيين، العقيدة الدينية، نقص المعلومة وغياب الحوار بين المسلمين والمسيحيين. وشرح المشاركون من بلدان الساحل أن هناك نقصا كبيرا في استيعاب الخلاف الجاري في شمال نيجيريا نظرا لتعقد الأزمة وتفاعل أبعاد تاريخية ودينية وسياسية فيه. وشدد رجال دين موريتانيون وماليون على أهمية دور علماء الدين وشرعيتهم كقادة للمساهمة في جهود الوساطة. وأضاف القس النيجيري "أن هناك مكاسب تحصل لدى إشراك الزعماء المحليين والدينيين. وتراجعات لما يتم إقصاؤهم". مع ذلك، فإن هذا الأمر لا يتم دون مقابل، ففي 2007، تم اغتيال الشيخ جعفر بن أحمد الذي يقال أنه كان يواجه بوكو حرام.

اختتمت الجلسة بالاتفاق على ضرورة مواصلة حوار الأديان من أجل معالجة نقص المعلومة. وعلق الإمام المشارك على ذلك بالقول "بأنه على مكون مجتمعي أن يستوعب أن هناك مجالا لفهم عقيدة المكون المجتمعي الأخر دون أن يؤثر ذلك على عقيدته الخاصة به". ثانيا يوجد نقص كبير في الأبحاث العميقة والجدية حول مجموعة بوكو حرام. ثالثا، ينبغي تشجيع علماء الدين على لعب دور أكبر في الوساطة من أجل السلم. رابعا، ينبغي تقوية دور الشباب على المستويات القاعدية على صعيد الجماعات المحلية والمدارس والجامعات، إلخ. تتطلب كل هذه الجهود دعما فنيا للتخطيط لبرامج ترشيد الخلافات وتنفيذها. يلعب بعض الفاعلين المسيحيين في الوساطة هذا الدور، ولكن مقبوليتهم محدودة في شمال نيجيريا ذي الغالبية المسلمة. وفقا لأحد المشاركين الفنلنديين، من الضروري التعاون بين الأديان ووجود جهود مشتركة بين المنظمات ذات المرجعية الدينية ومنظمات تعزيز السلام، من خلال العمل عبر هياكل على غرار "شبكة صناع السلام الدينيين والتقليديين".

نشاط المجموعة المصغرة حول جماعة بوكو حرام

في ضوء المعارف المحلية التي استعرضها المشاركان النيجيريان، كان من الواضح أن هناك نقصا كبيرا في الاطلاع خارج نيجيريا على طبيعة ودوافع وتنظيم وإستراتيجية التعبئة لدى مجموعة بوكو حرام المسلحة وخلافها مع الحكومة النيجيرية. أوصت المجموعة المصغرة بإجراء دراسة تعاونية من طرف خبير واحد أو أكثر في الجماعات المسلحة ذات المرجعية الدينية في منطقة الساحل. ستمثل نتائج هذه الدراسة الميدانية حينها قاعدة لمجموعة من الخبراء وممارسي ترشيد الخلافات لتقديم توصيات بخصوص إستراتيجية لتعزيز السلم بنيجيريا.

5. الوقايــة مــن العنــف : مبــادرة الحــوار بالســجون بموريتانيا في 2010

كانت التجربة الموريتانية في الوقاية من العنف محل نقاش مع عالمين من أهم المشاركين في قيادة مبادرة الحوار الذي تم مع السجناء السلفيين في 2010. شرح العالمان أن خطاب الحرب على الإرهاب في أعقاب تفجيرات سبتمبر 2001 تمت ترجمته من أنظمة منطقة الساحل بحملات قمع واضطهاد للشباب السلفيين. في موريتانيا، أزال سجن وجوه وعلماء من التيار السلفي في أعقاب انقلاب 2005 عاملا رئيسيا في شبكة الأمان التي وضعتها شخصيات سلفية منذ 2002 لمواجهة تجنيد الجماعات المسلحة للشباب الموريتاني. وأكد خبير موريتاني في الجماعات المسلحة في منطقة الساحل أن هناك ترابطا بين سجن العلماء السلفيين في 2005 وزيادة عدد المجندين السلفيين الموريتانيين في الجماعات المسلحة في الجارتين مالي والجزائر.

بعد انقلاب سنة 2008، خفت حدة الحملة ضد النشاط السلفي مما أسس أرضية لمبادرة الحوار التي دعمتها الحكومة مع السجناء السلفيين في 2010. ضمن هذا السياق، دعت حكومة محمد ولد عبد العزيز وفدا من العلماء الموريتانيين بما في ذلك علماء سلفيين أطلق سراحهم بعد سنتين من السجن، لقيادة سلسلة من النقاشات مع السجناء السلفيين. شرح العالمان اللذان شاركا في مبادرة الحوار أنه بعد الجلسة الافتتاحية (نقاش منقول عبر التلفاز، وفد كبير من العلماء، تغطية إعلامية كبيرة، إلخ) روجت فيها الحكومة للمبادرة، أدركت هذه الأخيرة أن السماح لحوار كهذا بالنجاح يقتضي تبني مقاربة أقل صخبا.

استؤنف بعد ذلك الحوار بمجموعة محدودة جدا من ثلاثة علماء يحظون بمصداقية لدى الجهاديين السلفيين ليس فقط في موريتانيا بل أيضا عبر منطقة الساحل وشمال أفريقيا والشرق الأوسط. اعتماد على الدروس المستخلصة من مبادرة الحوار في 2010 التي أدت إلى إطلاق سراح حوالي 50 سجينا سلفيا، شدد العلماء الموريتانيين الثلاثة على ما يلي:

- ينبغي أن يقود الحوار العلماء المحليون الذين يحظون بالمصداقية في نظر الجماعات الجهادية ويكون لديهم اطلاع كبير على المبررات الفقهية التي تستخدمها الجماعات المسلحة لتبرير العنف.
- النزاهة: ينبغي أن يؤيد العلماء الذين يقودون الحوار آراء السجناء السلفيين حينما يكون العلماء أنفسهم موافقين عليها حتى وإن كانت الحكومة تعتبرها متطرفة أو إرهابية.
- أهمية إجراءات المتابعة الهادفة لتأمين إطار الإدماج القانوني والاجتماعي والاقتصادي للسجناء الذين يطلق سراحهم.
- المصداقية: ينبغي ألا يكون العلماء الذين يقودون مبادرة الحوار ينتمون لتيار عقائدي يكون على خلاف مع الجهاديين.
- تضمن الحكومة وتدعم عملية الحوار.
- تشجيع المشاركة السياسية لمجموعات سلفية سمح لبعض السجناء السلفيين أن يساهموا في بناء المجتمع من خلال وسائل سياسية سلمية.

كان لنجاح مبادرة الحوار في 2010 بموريتانيا أثر كبير على الاستقرار بموريتانيا. ورصد أحد الخبراء أن " الهجمات على الأهداف الحكومية وعلى السياح قد عرفت تراجعا كبيرا كما تراجع عدد الشباب السلفيين الذين التحقوا بالجماعات المسلحة في مالي بعد 2010، إلى غاية التدخل العسكري الفرنسي بعملية سارفال في 2013 ".

أضاف خبير في الشؤون المالية أن عدم التفريق بين المجموعات المسلحة في التعامل معها واعتبارها متماثلة يؤدي إلى التطرف. وبالمثل، فان إقصاء تلك المجموعات من المسار السياسي (المفاوضات) يدفع بعضها للبحث عن بدائل أخرى، مما ينتهي بها إلى التطرف العنيف. في هذا الصدد، حذر محلل تونسي من استخدام المصطلحات العامة واستعمال نفس الأوصاف لجميع التيارات لدى التعامل مع التطرف العنيف. وشدد على ضرورة استخدام المصطلحات المصاغة محليا لوصف وتحليل هذه المجموعات. على سبيل المثال، يرى أن أنواع الانخراط في العنف في المنطقة تنقسم إلى ثلاثة أصناف: أولئك الذين يعتبرون أن ذلك من واجبهم من أجل مساعدة المضطهدين؛ أولئك الذين يلجؤون للعنف لمواجهة الظلم؛ وأخيرا، أولئك الذين تستخدمهم أجهزة المخابرات. من جهة أخرى، شرح مشارك يمني أن القناعات الدينية أو العقائدية لا تعتبر الدافع الوحيد للانخراط في العنف، وأضاف أن التيار السلفي المدخلي في اليمن عرف بأنه لا يهتم سوى بتعلم وتدريس الدين في مدارسه التقليدية، إذ لم ينخرط حتى في العمل الخيري، ناهيك عن السياسة. إلا أن صعود جماعة انصار الله / الحوثيين والعنف الذي تعرض له أولئك العلماء السلفيين ومدنهم دفع بعض عناصر التيار السلفي المدخلي للانخراط في العنف. ذلك هو العامل المبرر. ويرى المشارك اليمني أن كون النزعة للعنف في هذه الحالة كانت مرتبطة بالظروف لا بالعقيدة فإنه سيكون أقل صعوبة إقناعهم

بعدم جدوى العنف في حل الخلاف مع جماعة انصار الله / الحوثيين.

6. دور القـــادة الـــدينيين والتقليـــديين في ترقيـــة التنوع والتعايش في المنطقة

ليست التوترات والخلافات في منطقة شمال أفريقيا والشرق الأوسط مرتبطة بجهات فاعلة ذات مرجعية دينية فحسب، بل ترتبط بقضايا تمس التنوع الإقليمي والاجتماعي واللغوي والإثني بالمنطقة. يشكل الأمازيغ مكونا أساسيا ببلدان شمال أفريقيا. إذا كانت مصر واليمن تضم سنة وشيعة وأقباط، فإن موريتانيا تشمل عربا وزنوجا أفارقة ومجموعات أمازيغية. نشأت التوترات عن مسائل تقاسم السلطة والثروة والاعتراف بالمواطنة المتنوعة. يغذي الترابط بين واحد من هذه العوامل أو أكثر والشعور بظلم تاريخي وخيارات بناء دولة الاستقلال، والتغيرات الحالية في المجالات التنموية والاقتصادية والسياسية في مناخ التوتر واللاستقرار في بعض البلدان. ولذا فإن الخطر على الوحدة الوطنية حقيقي. ونظرا للطبيعة الأفقية للهياكل القبلية والإثنية لمجتمعات المنطقة، فإن خطر امتداد تلك الخلافات لا ينبغي أن يستهان به.

في حين أن الجهود المبذولة لإصلاح الضرر الذي تعرض له النسيج الاجتماعي لمجتمعات المنطقة عبر قرون لا يمكنها أن تعالج كل المظالم خلال سنوات قليلة، فإن التحديات الملحة منذ 2011 تقتضي عملا مستعجلا بهدف تسوية تلك التوترات بشكل استباقي. وقد رصد خبير موريتاني في شؤون الساحل أن تركة الدكتاتورية تستمر لسنوات بعد سقوط الأنظمة القمعية، وأضاف أن المنطقة ينبغي أن تراهن على" الديمقراطية من أجل ضمان بناء فضاء مواطنة يصان فيه التنوع وحقوق الأقليات". إلا أن عالما موريتانيا اعتبر أن الإسلام يمثل العامل المشترك الذي يلتف حوله النسيج المجتمعي للمنطقة. ولكن بعض المشاركين عبروا عن عدم تقاسمهم لوجهة النظر هذه؛ حيث قدم بعضهم مثال دولة فاشلة على غرار الصومال التي لم يقها كون الإسلام الدين الذي يجمعها من الانهيار تماما. كما يمكن اعتبار ليبيا ومالي مثالين في نفس الصدد. وشرح خبير موريتاني آخر أن "تسيير التنوع العرقي والإثني يصبح أكثر تعقيدا عندما تتجاوز المسألة الحقل الاجتماعي وتصبح عاملا سياسيا".

وشرح ناشط مغربي أنه هذا هو السبب الذي جعل الأمازيغ، رغم أنهم يشكلون غالبية عددية ويعاملون كأقلية سياسية، يركزون جهودهم على المطالبة بالاعتراف بالأمازيغ ضمن حقل المواطنة والقانون الدولي والمعاهدات التي انخرط فيها المغرب ووقع عليها. ونظرا لوجود الأمازيغ بليبيا، مثلت الجلسة فرصة لتبادل التجارب حول الدروس المستخلصة من التعامل مع مطالب الهوية الإثنية للاعتراف بحقوقها في المواطنة. واستعرضت مشاركة ليبية التنوع الإثني بليبيا وتعقيد نسيجه الاجتماعي نظرا لتداخل الدور القبلي في المجتمع الليبي حيث تتجاوز الروابط القبلية وعهود التضامن والتحالف في الغالب الحدود الإثنية.

تلعب القبيلة في بعض مجتمعات بلدان المنطقة كليبيا واليمن دورا هاما بحكم الواقع لتسيير العلاقات التي تسند الاستقرار بتلك المجتمعات. يمكن لهذا الدور في بعض الأحيان أن يتجاوز الحدود السياسية للبلد إذا كانت القبيلة تمتد إلى بلدان مجاورة على غرار دول الساحل حيث تتوزع قبائل الطوارق عبر مالي والنيجر والجزائر. في بعض الحالات، يلعب القادة التقليديون دورا مزدوجا بفعل سلطتهم كوجهاء قبليين من جهة، وكقادة دينيين من جهة أخرى. تلك هي الحالة بالخصوص في مالي وليبيا واليمن. في ليبيا، يعد أعضاء المجلس القبلي للحكماء في الوقت نفسه أعضاء في مجلس الفتوى وأئمة للمساجد. تبادل المشاركون من ليبيا ومالي تجاربهم الخاصة بمبادرات الوساطة والسلم خلال السنوات الثلاث الأخيرة. وأبرز عالم دين مالي الدور الحاسم الذي لعبه المجلس الإسلامي الأعلى في المفاوضات مع الجماعات المسلحة مما أدى إلى إطلاق سراح حوالي 500 أسير مالي، وإيصال المساعدة الإنسانية لغاوا بمالي. يتجسد مثال آخر لدور القادة التقليديين والدينيين في عمليات إحلال السلام في مشاركة حوالي 170 من الوجهاء في مفاوضات السلام المالي بمدينة الجزائر، في 2014. وأبرز مشارك ليبي من جانبه كيفية قيام المجلس المحلي لمصراتة بوساطة من أجل وقف إطلاق النار بين التبو وأولاد سليمان في سبها، بجنوب ليبيا.

واعتبر مشارك آخر أنه رغم لعب القادة المحليين والدينيين لدور رئيسي في تخفيف وطأة التوترات على الأصعدة المحلية والوطنية، فإن الطابع المرتجل لجهودهم يحد من ديمومة أثر تدخلاتهم. ففي حين أن أولئك القادة منتظمون في مجالس محلية أو وطنية للحكماء، فإن عدم وجود هيكلية مؤسساتية تستخدم الجهود الفردية لمختلف المجالس والقادة يعيق ديمومة مبادراتهم. إذ تبرز التجارب الأخيرة أن أولئك القادة تتم دعوتهم في الغالب للعب دور لدى بلوغ التوترات العنيفة ذروتها فقط. بعبارة أخرى اعتبر محلل ليبي "أنهم ينشطون كرجال مطافئ للتخلص من النيران بدلا من اعتبارهم كمؤسسات للوقاية من العنف ولترقية اللحمة الاجتماعيه". يتمثل العامل الثاني الذي يقوض دور القادة التقليديين والدينيين في صعود رجال أعمال

وأثرياء جدد على حساب الزعماء التقليديين على الأصعدة المحلية.

7. نشـــاط المجموعـــة المصـــغرة حـــول التنـــوع والتعايش الاجتماعي

حددت هذه المجموعة المصغرة التي ضمت مشاركين من المغرب وتونس وليبيا وموريتانيا ثلاث قضايا مستعجلة تمثل تحديات للتلاحم الاجتماعي لبعض المجتمعات في شمال أفريقيا والشرق الأوسط: احترام التنوع اللغوي، والمشاركة السياسية للأقليات وحقوق المواطنة الكاملة. يعتبر كل من نضال الأمازيغ من أجل الإقرار بتمازيغت كلغة وطنية والاعتراف بهوية ليبيا الأمازيغية في مسودة الدستور وقضية منح المواطنة لقبائل التبو جنوب ليبيا أمثلة على ذلك. توجد بموريتانيا مسألة الاستقطاب بين العرب والزنوج الأفارقة حول قضايا المواطنة وتقاسم السلطة والثروة. أوصت هذه المجموعة المصغرة بتأسيس فضاءات للحوار بين الجهات الفاعلة وكامل الأطراف المعنية بهذه القضايا الثلاث بهدف اعتماد ميثاق يضمن احترام التنوع اللغوي وتأسيس معايير شفافة بغية تنفيذ القوانين التي تنظم منح المواطنة والجنسية.

8. الشـــراكات وتعاضـــد جهـــود نشـــطاء الســـلام المسلمين والغربيين

على غرار المشهد العرقي واللغوي للمنطقة، فإن المشهد الديني من جانبه أيضا يتميز بالتنوع. استجلب وجود مجتمعات مسيحية ومسلمة في مناطق الساحل وشمال أفريقيا والشرق الأوسط تدخل منظمات غير حكومية مسيحية غربية تعمل في حقل المساعدة الإنسانية وتعزيز السلام في هذه الدول. حمل تصاعد التوترات الطائفية بين المسلمين والمسيحيين خلال السنوات الأخيرة المنظمات غير الحكومية المسيحية الغربية العاملة في مجال المساعدات الإنسانية على توسعة مهامها لتشمل الوساطة من أجل السلام. عرض ممثل منظمة فنلندية تجربة منظمة غير حكومية في هذا الصدد. في أعقاب الانتفاضات السياسية التي عرفتها منطقة شمال أفريقيا والشرق الأوسط وتبعاتها على منطقة الساحل، أطلقت شبكة صناع السلام الدينيين والتقليديين نتيجة جهد مشترك وكالة إغاثة فلندية ووحدة دعم الوساطة بقسم الشؤون السياسية بهيئة الأمم المتحدة (UN MSU-DPA) وفرع تحالف الحضارات بالأمم المتحدة (UNAOC)، والمنظمة الإسلامية للتعاون (OIC) ومنظمة أديان من أجل السلم (RfP) في 2013.

مثلت تلك المبادرة استجابة للوعي المتنامي بين الجهات الفاعلة في الوساطة ومنظمات إرساء السلام، بما في ذلك الأمم المتحدة، بأن القادة الدينيين والتقليديين يمثلون موردا مؤثرا لا يستخدم بما فيه الكفاية في مسارات السلام وعمليات إرساء السلم. تتمثل مهمة الشبكة في "تعزيز فعالية وديمومة جهود الوساطة من خلال تقوية المساهمة المحلية ودعم الدور الإيجابي للقادة التقليديين والدينيين في الوساطة". نظرا للطابع العالمي للتوترات في المنطقة، فإن تلك الشبكة تضم أعضاء متنوعين يشملون منظمات لصناعة السلام ومنظمات ذات مرجعية دينية ومعاهد أبحاث. بالإضافة إلى دعم الفاعلين المحليين في السلام من خلال إجراء الأبحاث وتقديم الدورات التدريبية وبناء روابط بين المبادرات المحلية والمنظمات العالمية وعلى غرار هيئة الأمم المتحدة، تهدف الشبكة العالمية لتفادي ازدواجية الجهود عن طريق دعم مستويات أفضل للتعاون ولتعاضد الجهود.

استعرض مشارك أمريكي تجربة منظمته لصناعة السلام في إرساء شراكات مع منظمات مسلمة غير غربية في آسيا. يرى هذا المشارك الأمريكي أن بعض التوترات والخلافات أخذت أبعادا عالمية، ولذا فإن الإجابة ينبغي أن تكون عالمية مع مراعاة الخصوصيات المحلية والإقليمية. وهكذا فإن تطوير مبادرات للسلام ذات أثر دائم يقتضي إرساء شراكات بين الفاعلين في السلام الغربيين ونظرائهم في المنطقة. ووفقا للمحل الأمريكي فان الإرهاب، بكونه أحد القضايا الملحة على جدول أعمال الحكومة ، يفرض على الفاعلين في مجال السلام أن يطوروا إستراتيجية "تتحدث لغة الحكومة مع الصمود أمام النزعة التي تنحو لجعلها إحدى آليات أو أدوات مكافحة الإرهاب". يقتضي ذلك تخطيطا استراتيجيا و تنظيما هيكليا. ولأن "تغيير التوجه من أجل تغيير التصورات يحتاج لوقت معين، بات من الضروري التركيز على التربية بهدف تغيير الذهنيات ومن ثم تغيير السلوكات في النهاية"، بحسب الخبير الأمريكي. يرى المشاركون من شمال أفريقيا والشرق الأوسط أن الشراكة مع المنظمات الغربية ضرورية ولكنها ينبغي أن تنبني على أسس متينة. ولذا اعتبر عالم دين موريتاني أن قضايا الخلاف بين المسلمين والغرب على غرار العدوان على بعض البلدان المسلمة، ينبغي أن يتم التطرق لها بصراحة. من جانبه اعتبر محلل تونسي أن التعاون بين الغرب والعالم الإسلامي من أجل الوقاية من العنف ينبغي أن يتقدم على صعيدين. ينبغي من جهة ضبط الشباب الذين ينخرطون في العنف في العالم الإسلامي؛ من جهة أخرى، ينبغي على الغرب أن يراجع خطابه الخاص "بالحرب على الإرهاب" وكل الآليات القانونية والعسكرية المستخدمة في ذلك.

9. المشـــاركة السياســـية كبـــديل للعنـــف والمـــبررات الفقهية للوقاية من العنف

أعاد نجاح العمل اللاعنفي في تحقيق التغيير السياسي في بعض بلدان شمال أفريقيا والشرق الأوسط في 2011 إحياء النقاش الديني الفقهي حول المشاركة السياسية والعمل اللاحزبي كبدائل سلمية وفعالة للعنف. دفع نجاح بعض الجهات الفاعلية السياسية ذات المرجعية الدينية في الحصول على غالبية المقاعد في المجالس التأسيسية في تونس ومصر والمغرب ،وكذا تأسيس حزب النور السلفي في مصر حركات سلفية أخرى لتأسيس أحزاب ذات مرجعية دينية ليس في بلدان "الربيع العربي" فحسب، بل في موريتانيا أيضا. وشكلت الإخفاقات التي ميزت الانتقال السياسي في بعض البلدان على غرار ليبيا واليمن، وعزل محمد مرسي في مصر عناصر عززت النقاش الفقهي حول الشرعية الدينية وفعالية المشاركة السياسية. وجد العلماء الذين لا يوافقون على المشاركة السياسية بدعوى ان العمل السياسي لا يحقق التغيير في تلك الإخفاقات تبريرا لمواقفهم. من جانبهم يحاجج العلماء الذين يعترضون على المشاركة السياسية استنادا لتفسيرات دينية ممن يعتبرون أن العمل الحزبي لا يجوز شرعا بأن حالة الفوضى التي طبعت بلدان "الربيع العربي" خلال المرحلة الانتقالية إثباتا لصحة مواقفهم ضد العمل السياسي الحزبي واللاحزبي من طرف الجماعات ذات المرجعية الدينية. فيما استخدم أنصار التطرف العنيف هذا النقاش العقائدي لتبرير أعمالهم المسلحة.

أضاف مشارك يمني عوامل نفسانية ومادية إضافة إلى العوامل الفقهية والفكرية تساهم في ابتعاد بعض الجماعات ذات المرجعية الدينية عن العمل السياسي. تؤيد بعض الوجوه والجماعات الدينية المشاركة السياسية ولكنها لا تقوم بهذه الخطوة خوفا من رد فعل الجمهور الذي يعتبرها وجوها مجتمعية محترمة. كما توجد عوامل مادية لذلك، حيث قضت الجماعات ذات المرجعية الدينية عقودا من الزمن في العمل الدعوي والخيري وطورت مهارات وشبكات وأرصدة خاصة بمجال النشاط هذا لا تتلاءم بالضرورة مع المشاركة السياسية. العامل الثالث هو ان وعي تلك الجماعات ذات المرجعية الدينية بافتقادها للمهارات في المجال الإعلامي والاقتصادي والسياسي والتنظيمي، إلخ-- والتي تعتبر شروطا لازمة لنجاح العمل السياسي-- يدفعها نحو تفادي العمل السياسي. ختم المشارك اليمني مداخلته بالقول أن التمويل يعتبر عاملا رئيسيا. يوجد تمويل للعمل الدعوي والخيري ولكن لا يوجد تمويل للعمل السياسي، ولذا فإن الجماعات ذات المرجعية الدينية المستعدة للانخراط في السياسة تبقى خاضعة لرحمة المانحين. وأوضح مشارك موريتاني أن الإصدارات الفكرية لبعض العلماء الذين أفتوا ضد المشاركة السياسية تؤثر على بعض المانحين. وأصدر بعض أولئك العلماء كتبهم بطلب من أنظمة استبدادية، ولذا يوجد عمل كبير ينبغي القيام به من أجل مجابهة هذه الأنظمة الاستبدادية في ميدان العمل الفكري بغية ترقية المشاركة السياسية للجماعات ذات المرجعية الدينية. وختم عالم دين مغربي بالقول أن جميع العلماء البارزين في الفكر الإسلامي يؤيدون المشاركة السياسية بالمعنى الواسع (الحزبية واللاحزبية). ولا يعد أولئك الذين يعارضونها مرجعيات فقهية في هذا المجال. إلا أن الموارد الموضوعة تحت تصرفهم من قبل الأنظمة الاستبدادية لنشر أفكارهم على نطاق واسع (دور نشر، قنوات تلفزية فضائية، إذاعات، تظاهرات عامة، إلخ) تمنح صدى واسعا لتفسيراتهم الفقهية الناقصة.

ما قيل حول النقاش الخاص بمشروعية المشاركة السياسية ينطبق على النقاش الخاص بالوقاية من العنف. عدد العلماء المشاركون من المغرب وموريتانيا العديد من الآيات التي تبين قدسية النفس البشرية في الإسلام. أوضح عالم دين مغربي أنه حتى في حالات الحروب المشروعة لصد عدوان من طرف غير مسلم، وضع الإسلام ضوابط لتنظيم العنف المستخدم والتعامل مع أسرى الحرب والنساء والأبرياء وحقوقهم والأملاك العامة والخاصة، إلخ. وعبر عالم دين موريتاني آخر بارز عن قناعته بوجود سبل للتعامل مع المجموعات المسلحة على غرار بوكو حرام من خلال الحوار. كما ينبغي أن تشرح مبادرة الحوار في البداية موقف الإسلام من أعمال العنف. ثانيا، ونظرا لاعتبار جميع الجماعات المسلحة ذات المرجعية الدينية لتنظيم القاعدة مثالا لها ومرجعا في الجهاد، فإن هذا الأمر يتيح إمكانية استخدام هذا العنصر كحجة مضادة. حيث يتم ذلك من خلال إبراز أن تنظيم القاعدة اعتمدت بدائل سلمية للتغيير في عملها. يمكن أن يتم هذا العمل البيداغوجي من خلال إجراء دراسة تعتمد على إصدارات القاعدة التي صارت متوفرة مؤخرا، وكذا على الشهادات المباشرة. ومن ثمة قد تكون لدراسة تعتمد على هذه القواعد مصداقية في نظر الجماعات الجهادية. ثانيا، ستظهر أن تنظيم القاعدة قد أدرجت العمل السلمي في أجندتها (الانخراط اللاحزبي في الفضاء العام)، وأن بعض التضييقات على هذا الانخراط هي التي دفعتها لأعمال العنف.

10. المخرجات/النتائج

1. **تعزيز قدرات المشاركين في ترشيد الخلاف** من خلال تزويدهم بأساسيات تحليل الخلاف وترشيد الخلاف (الوسائل، المقاربات): عززت التحاليل الخاصة بالخلافات في مالي ونيجيريا اطلاع المشاركين على مختلف وسائل تحليل الخلاف لاسيما رسم خرائط الخلاف، الجداول الزمنية، أطوار الخلاف، والمواقف-المصالح-الاحتياجات. أكثر من ذلك، من خلال العروض المقدمة ونشاطات المجموعات المصغرة لاسيما التفاعل بين العمل الإنساني وترشيد الخلاف وكذا الفضاء الذي خصص للحوار حول مالي، اكتسب المشاركون معرفة بمقاربات ترشيد الخلاف، لاسيما فضاء الوساطة والممارسة العملية للحوار. في الأخير، تم التطرق لمبدأ عدم إلحاق الأذى في مسعى ترشيد الخلافات في النقاشات حول الوقاية من العنف.

2. تقوية مبادرات تعزيز السلم في المنطقة والشبكات من خلال **تشجيع تبادل التجارب بين المشاركين** وتوفير خبرة خبراء أجانب في ترشيد الخلافات: عبر ست جلسات عرفت حضور مشاركين بارزين من خلفيات مختلفة (أمازيغ، طوارق، مسلمين، مسيحيين، نساء، سلفيين، منظمات غير حكومية إنسانية، وجهاء محليين، علماء دينيين، محللين في الشؤون السياسية)، وفرت الورشة فرصا لتبادل ثري للتجارب. ساهمت أيضا في فهم عميق لآليات الخلاف في المنطقة والسبل المتاحة أمام مبادرات ترقية السلام. وأشاد المشاركون بالمحتوى المتنوع للورشة ونوعية المشاركين. ونالت الجلسة المخصصة لمالي اهتماما خاصا من جميع المشاركين.

3. **تحديد مبادرات السلام** في المنطقة : حدد المشاركون خمسة مجالات للعمل المشترك على قضايا تمتد من الوساطة في العمل الإنساني إلى غاية التوترات الإثنية في المغرب ومالي ومجابهة التطرف العنيف. سيتم تفصيل المراحل المستقبلية في هذا الصدد فيما يلي:

11. توصيات

تم الاتفاق على الخطوات الملموسة التالية في الجلسة الختامية للورشة:

1. حوار المنظمات الإنسانية: اتفقت ثلاث منظمات إنسانية على التنسيق فيما بينها بهدف تعزيز السلم من خلال تسخير المنظمات غير الحكومية والعمل الإنساني.

2. الحوار الإسلامي-الأمازيغي بالمغرب: اتفق ممثلون عن جماعات إسلامية ومنظمات غير حكومية أمازيغية على توفير فضاء للحوار بغية التخفيف من الاستقطاب في الفضاء العام بين الإسلاميين والأمازيغ.

3. الحوار بين المجموعات السكانية في مالي: أقر المشاركون من مالي بضرورة إجراء حوار بيني مجتمعي بهدف تعزيز السلم على أسس مستدامة.

4. دراسة ميدانية لبوكو حرام: من أجل فهم الظاهرة بشكل كامل وتغطية خطوط التوتر (مسيحيين/مسلمين؛ شمال/جنوب، إلخ)، اتفق المشاركون على ضرورة قيام الخبراء بدراسة حول الجماعات المسلحة ذات المرجعية الدينية في منطقة الساحل.

5. عبر العلماء السلفيون عن استعدادهم لمباشرة حوارات فقهية تركز على مجابهة خطاب العنف. يتطلب هذا العمل البيداغوجي القيام بدراسات ومنتديات وإصدارات. ليكون لهذا المسعى أثر على الجماعات المتطرفة العنيفة ذات المرجعية الدينية، ينبغي أن يكون العلماء مستقلين بشكل تام وممولين محليا.